دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1990 – 2015)

أ.م.د. حمدية شاكر مسلم /كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد
الباحث/ نور عبد الرزاق عبد الوهاب

تاريخ التقديم:2017/5/30
تاريخ القبول:2017/9/19

المستخلص

تعد السياحة من المجالات الاقتصادية الجوهرية للكثير من الدول سواء المتقدمة او النامية، ويؤدي المجتمع فيها الدور الاكبر من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية اساساً على ضرورة استقطاب السياح بأستمرار، كما ويعد الأرث السياحي وما تملكه الدولة من امكانيات ومواقع سياحية العامل الأساس في جذب عدد أكبر من السياح. ان الأهتمام بهذا القطاع الأستراتيجي يجعل من الدولة الأطار الأول والفاعل في وضع الآليات المناسبة للأستثمار في هذا القطاع، وكل ذلك يصب في اطار تنمية مستدامة للمجتمع من خلال الاستخدام العقلاني للموارد التي تتحصل عليها الهيئات المختلفة في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي يعد رأس مالها العائد من الأموال المتحصل عليها أثر الفاعلية في القطاع السياحي، لقد غدت السياحة من الصناعات الرائدة التي تدر دخلا كبيرا وقد تم الاعتماد عليها في كثير من الدول مثل مصر وتونس والمغرب وايطاليا وماليزيا ... الخ. والتي نجحت في زيادة مواردها ووصفت السياحة بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الاكثر نموآ نظرآ لما تؤديه هذه الصناعة من دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للدولة وذلك لأنها تعد مصدر من مصادر الدخل بالعملة الصعبة وخلق فرص للعمل فضلا عن دورها في تنشيط الاستثمار وتطوير وتنمية المناطق السياحية .

المصطلحات الرئيسة للبحث/ صناعة السياحة – التنمية الاقتصادية – التنمية السياحية

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
العدد 109 المجلد 24
الصفحات 423-446

*البحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

تعد السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، ويؤدي الفرد فيها الدور الأكبر من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساساً على ضرورة استقطاب السواح باستمرار، كما يؤدي الأرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي جذب عدد كبير من السواح.

لقد ازداد الاهتمام بالأونة الأخيرة بالتنمية السياحية لتشابكها مع قطاعات كثيرة ولدورها في خلق فرص عمل جديدة ودعم رصيد المدفوعات ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية. إذ تؤكد الدراسات الحديثة أن صناعة السياحة تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو، لذا نجد الكثير من الدول النامية تسعى إلى تسخير كافة السبل لتقديم تسهيلات تدعمها بالتشريعات اللازمة لتكفل تحقيق الأهداف المرجوة من قطاعها السياحي، وللمزايا التي يحققها النشاط السياحي وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على الدول السياحية. سعت العديد من هذه الدول إلى النهوض بهذا القطاع وجعلت منه أحدى الخيارات الاستراتيجية للمزاوجة بين ثقافات شعوبها. هذا الخيار كان بسبب ما تحظى به الدول من مقومات سياحية.

على الرغم من الأهمية المتزايدة لقطاع السياحة في العديد من الدول، إلا أن هذا القطاع في العراق لم يرق بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه وبقيت إنجازاته محدودة إذا ما قورنت بالبلدان المجاورة على الرغم من امتلاكه الكثير من المقومات الطبيعية والحضارية والدينية والثقافية وغيرها، التي تحتاج إلى العناية والاهتمام بها ليصبح العراق قطباً سياحياً عالمياً.

ومن خلال هذا البحث سنسلط الضوء على الدور الاقتصادي للسياحة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة العراق في ذلك.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الدور الذي يؤديه القطاع السياحي في عملية التنمية الاقتصادية ، وهذا ما يستدعي البحث في واقع القطاع السياحي في العراق باعتباره قطاع بديل للنفط من شأنه خلق آثار إيجابية بالنسبة إلى خلق فرص العمل وضخ العملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية ورفد ميزان المدفوعات.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في إهمال قطاع السياحة في العراق على الرغم من توفر كل المقومات السياحية والموارد المحلية إلا أنها لم تستغل الاستغلال الأمثل والصحيح للنهوض بهذا القطاع المستدام.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية مفادها أن السياحة في العراق لم تستطيع أن تحقق أهدافها من خلال الأثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة في دعم الاقتصاد القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح اهمية دور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في العراق.

منهجية البحث

تم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، اذ تم الاعتماد على المنهج الوصفي في توضيح مختلف المفاهيم والتعاريف التي تمس الموضوع، والمنهج التحليلي تم الاعتماد عليه في التعليق على مختلف الجداول والبيانات التي تخص الموضوع.

حدود البحث

الحدود المكانية: العراق.
الحدود الزمانية: 1990- 2015.

المبحث الاول/ الاطار المفاهيمي للسياحة

المطلب الاول/ مفهوم السياحة

لقد أختلف الباحثون في تحديد مفهوم لظاهرة السياحة باختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية والثقافية بين الشعوب.

وبشكل عام إذا ما أريد للسياحة أن تفهم على أنها صناعة فأن الضرورة تقتضي وضع تعريف شامل لها. ومن هذه التعريفات ذلك الذي تقدم به ماكنتوش وزملائه عام 1994 (Mclntosh et al) حيث ينص التعريف على إن السياحة هي عبارة عن (مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين)[1].

إن هذا التعريف يقر بوجود أربعة عناصر مهمة للسياحة هي: السياح، مؤسسات السياحة، الحكومات التي تمارس نوعاً من الرقابة على السياحة، والناس الذي يقطنون في المناطق التي يزورها السياح.

وقدم جعفري (Jafari) عام 1988 تعريفاً بسيطاً لكنه شامل للسياحة ينص على إن السياحة هي (دراسة الإنسان بعيداً عن موطنه، ودراسة الصناعة التي تستجيب لحاجات هذا الإنسان، ومعرفة تأثيرات الإنسان والصناعة على الدول المضيفة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً[2].

وباختصار يمكن القول أن السياحة هي عبارة عن عملية تنطوي على تغيير في المكان والخطوة الزمنية، وهي تقدم للدول فرصة للحصول على العملات الأجنبية وتترك أثراً إيجابياً على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني/ الأسس التي تقوم عليها السياحة

يمكن تلخيص أهم الأسس التي تقوم عليها السياحة فيما يلي:

أولاً: الطلب السياحي

يقصد بالطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه (الكمية من السلعة أو الخدمة التي يرغب المشترون في الحصول عليها نظير ثمن معين وفي سوق معينة) وهذا يعني بشكل عام أن الطلب يمثل الرغبة والقدرة على الشراء[3].

كما يعرف البعض أن الطلب السياحي هو الكميات المتنوعة من السلع والخدمات السياحية التي يرغب ويستطيع السائح شرائها بسعر معين وبمكان وزمان معي.

ويتضح من تعريف الطلب السياحي إنه يتضمن عنصرين أساسيين هما الرغبة الذاتية في السفر إلى مكان ما والقدرة المادية التي يمكن أن تشبع هذه الرغبة.

---

[1] McIntosh, R., C. Goeldner, and B. Ritchie, 1994., Tourism: Principles, Practice and Philosophies, 7thed, New York: John Wiley and Sons, Inc.

[2] Jafari, J., (1988), Retrodpective and perspective views of Tourism as field of study, paper presented at the 1988 Meeting in the A cademy of Leisure sciences, Indian a police, Indian, p:1.

[3] فؤاد رشيد سمارة، تسويق الخدمات السياحية، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص107- 108.

ثانياً: العرض السياحي

يتضمن العرض السياحي جميع ما تقدمه وتعرضه المنطقة السياحية على سواحها الفعليين والمتوقعين ويتضمن العرض السياحي عوامل الجذب الطبيعية، التأريخية، الصناعية وكذلك الخدمات والسلع التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر[4].

وتتمثل مكونات العرض السياحي ما يلي[5]:

- **المناخ وما يتصف به من اعتدال وجفاف وشمس وهواء.**
- **التضاريس وما تحتويه من جبال وسهول وبحيرات والشواطئ البحرية والتكوينات الجغرافية من شلالات وكهوف... الخ.**
- **المراكز الصحية الطبيعية من عيون معدنية وحمامات ذات الخصائص الشفائية.**

النباتات المختلفة وتشمل المزروعات والطيور بمختلف أنواعها والأسماك والحياة البرية والبحرية.

ثالثاً: الإيرادات السياحية

هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد، شركات وطنية، المؤسسات العمومية والخاصة في مجال السياحة، الفنادق والطيران، الملاحة.... الخ. وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها: قوة المنتوج السياحي للدولة، مستوى الخدمات السياحية المختلفة، أسعار السلع والخدمات السياحية في الدولة، طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة المصدرة لسياحة وفي الدول المصدرة للسائحين إلى جانب العلاقة بين الدولتين وحجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدول السياحية.

رابعاً: الانفاق السياحي

يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه فضلاً عن الانفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزائرين مباشرة، والانفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة ويدون في جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات وتتوقف حجم الإيرادات على حجم ما ينفق داخل الدول المضيفة وذلك حسب مجموعة متغيرات منها عدد الليالي التي يقضيها السائح ونوعية الإقامة وغيرها..[6].

المطلب الثالث/ الاثار الاقتصادية للسياحة

إن السياحة تمثل في الكثير من الدول عنصراً هاماً من عناصر الدخل القومي ومورداً من موارد النقد الأجنبي ووعاءاً رحباً لاستيعاب اليد العاملة وفرصة مؤاتية لتوظيف عوامل الإنتاج[7]. فإذا ما أولت الدول النامية هذا القطاع ما يستحقه من عناية خاصة في مجال الاستثمار وتوفير مستلزمات هذا القطاع من أماكن الإيواء ووسائل النقل فضلاً عن كل الخدمات التي تقدم إلى السائح فأنه يمكن أن يؤدي دوراً بارزاً في النمو الاقتصادي[8].

ويمكن بيان أهم الآثار الاقتصادية لصناعة السياحة على النحو الآتي:

---

[4]فؤاد رشيد سمارة، مصدر سابق، ص14.

[5]محمد الصيرفي، مصدر سابق، ص77.

[6]الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الحساب الفرعي للسياحة، الإطار المنهجي الموصى به، 2008، العدد 80، ص14.

[7]الروبي، نبيل، نظرية السياحة، جامعة الإسكندرية، كلية السياحة والفنادق، 1986، ص29.

[8]الراوي، عادل سعيد، والدباغ، إسماعيل، اقتصاديات السياحة، مكتبة ارواد للطباعة، بغداد مطبوع بالرونيو، 1985، ص16.

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة

1- أثر السياحة في الدخل القومي

يتولد عن النشاط السياحي دخل يسمى بـ(الدخل السياحي) ويقصد به: (القيمة المضافة في السياحة والتي تقيس قيمة الناتج السياحي عند أسعار عوامل الإنتاج من قبل الصناعات التي تجهز النواتج السياحية)[9].

وكما يعرف الدخل السياحي بأنه (القيمة المضافة التي تولدها جميع القطاعات من خلال عملية توفير السلع والخدمات للسياح)[10].

كما ويمكن ان يعرف الدخل السياحي بأنه (القيمة المضافة الحقيقية المتحققة في القطاع السياحي)[11].

يفهم من ذلك إن الدخل السياحي عبارة عن (القيمة المضافة للمدخلات المستخدمة في تصنيع المنتوج السياحي).

وبذلك فأن السياحة تعد واحدة من الأنشطة الاقتصادية المهمة فهي تساهم في تكوين الدخل القومي من خلال ما تحقق من قيمة مضافة على المدخلات.

2- أثر السياحة في ميزان المدفوعات

تعد السياحة مصدراً هاماً من مصادر العملات الأجنبية في ميزان المدفوعات والذي يعرف على إنه (سجل المبادلات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وبقية العالم الخارجي) وتحتفظ الدول سجل ميزان المدفوعات لمدة محددة عادة ما تكون سنة[12]. وتشمل المبادلات الاقتصادية استيراد وتصدير السلع، استيراد وتصدير الخدمات، انفاقات السائحين والفوائد والأرباح المستلمة والمدفوعة والمشتريات والمبيعات النهائية أو الجاهزة[13]. ويعكس ميزان المدفوعات القوة الاقتصادية لأي بلد كان على الصعيد الدولي حيث يظهر هذا الميزان القوة التنافسية للصادرات والواردات ومن ثم فهو يعكس الهيكل الاقتصادي لأي بلد كان من حيث كونه زراعياً أو صناعياً أو كليهما ، كما انه يوضح موقف البلد من الناحية المالية على الصعيد الدولي كونه بلداً دائناً أم مديناً[14].

وبما إن السياحة تسهم في تدفق النقد الأجنبي إلى داخل الدولة الأمر الذي يؤدي إلى دعم ميزان المدفوعات وعليه فأن الحقوق والديون الناشئة عن النشاط السياحي العالمي يمكن وصفها في سجل خاص ضمن ميزان المدفوعات يعرف بـ (الميزان السياحي) وهو (عبارة عن الفرق بين العائد السياحي (أي ما ينفقه السياح الأجانب داخل البلد) والانفاق السياحي (أي ما ينفقه المواطنون السياح خارج البلد) أي هو الفرق بين الصادرات السياحية وواراداتها.

3- أثر السياحة في الاستخدام (العمالة)

يعد عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج إذ يمثل الركيزة الأساسية في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي صناعة السياحة يؤثر العمل تأثيراً مباشراً في كفاءة الخدمة ومستوى أدائها لأن طبيعة الخدمات السياحية تقتضي أداء أكبر من الصناعات الأخرى[15]. لذلك فأن العنصر البشري يعد المرتكز الأساسي للقطاع السياحي، كما وأن القطاع السياحي يكون أكثر حساسية للعنصر البشري مقارنة مع بقية الأنشطة الاقتصادية لكون السياحة هي أكثر مجالات الإنتاج اعتماداً على العنصر البشري.

---

[9] John Trbe: The economics of recreation, Liesure and Tourism, op. cit, p: 258.

[10] United Nations, world Tourism re commended my thological frame work, 2008, Paris, p: 49.

[11] العزاوي، مجيد حميد، مستقبل السياحة الوافدة إلى العراق وأثرها على الموارد الاقتصادية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص159.

[12] Garbaugh, Robery, International Economics, 7th Ed. International Tomson publishing, U.S.A., 2000, p: 349.

[13] Mc. Connell, Campbell & Brne, Microe conimics-principles, problems & policies, 17th Ed. Mcgrow-hill, New York, 2008, p: 463.

[14] Al- Rawi, A.S., The tourish Industry in Iraq. A coeographical case study and its character, problems and potential, ph. D. thesis glas gow, 1982, p: 35.

[15] المشاقبة، زياد محمد، الخصاونة، محمد شبيب، التنمية السياحية المستدامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص216.

فصناعة السياحة لها القدرة الفائقة على توليد فرص عمل بشكل يفوق قدرة الأنشطة الاقتصادية الأخرى[16]، وذلك لكون النشاط السياحي ينتمي إلى قطاع الخدمات الذي يتميز بالإمكانية المحدودة للاستعانة بالآلات والمكائن محل القوى العاملة البشرية مقارنة بالقطاعين الزراعي والصناعي[17].

4- أثر السياحة في إعادة توزيع الدخل

غالباً ما يتم تنفيذ المشاريع التنموية بالدرجة الأساس في المدن الكبيرة والكثيفة السكان ويكون ذلك على حساب المدن الصغيرة والأرياف والأماكن النائية. ففي الوقت الذي ينعم فيه سكان المدن بكل مستلزمات الحياة العصرية فأن سكان المدن الصغيرة والأرياف يعانون من نقص شديد في هذا المجال، وهذا يؤدي إلى التوزيع غير العادل للتنمية والدخل، غير إن ذلك لا ينطبق على قطاع السياحة[18] حيث تساعد السياحة على تطوير الريف وتنمية المناطق النائية التي لا تحظى بنصيب من التنمية الاقتصادية لاسيما إذا توافرت فيها مقومات سياحية ضرورية، فعند قيام الدولة بالتوجيه في إنشاء المشاريع السياحية سواء كانت خاصة أو مملوكة لها في الأقاليم المختلفة فأن هذا من الممكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير الأقاليم لأنه يؤدي إلى[19]:

أ- خلق فرص عمل جديدة.
ب- تحسين مستوى المعيشة.
ج- استغلال المزايا المتوفرة في هذه الأقاليم.
د- تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة.
هـ- إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضارية والريفية.

هذا فضلاً عن العديد من الآثار والمنافع الجانبية أو غير المباشرة الأخرى.

ثانياً: الآثار الاقتصادية غير المباشرة

1- الأثر المضاعف للسياحة

تقوم فكرة المضاعف على أساس إن (كل انفاق يولد دخلاً)، ضمن الدورات الاقتصادية ولتوضيح هذه الفكرة نفرض إنه تحقق انفاق استثماري سياحي بمقدار (10 مليون دولار) فيعرف هذا الانفاق بالانفاق الأولي أو المباشر، لكونه قد أحدث زيادة في الدخل القومي نتجت مباشرة عن الانفاق الاستثماري السياحي ويلاحظ في المرحلة الأولى إن الدخل ينتقل من المستثمرين إلى المشاريع السياحية (فنادق، مطاعم... الخ) التي عملت على توفير المنتوج السياحي للسياح وهذا ما يعرف بـ(الدورة الأولى للدخل). غير إن دوران الدخل لا يتوقف عند هذا الحد فلابد لأصحاب المشاريع السياحية أن ينفقوا جزءاً من الدخل المتولد لديهم على شراء عناصر الإنتاج السياحي من القطاعات المجهزة للسياحة وهذا ما يعرف بـ (الدورة الثانية للدخل). وهكذا تستمر عملية الانفاق ودوران الدخل من فرد إلى آخر في المجتمع وتتوالى الدورات المتعاقبة للانفاق وهذا ما يعرف بـ (الانفاق المتولد) أي الانفاق المتولد عن الانفاق السياحي الأولي وفي كل دورة يتحقق دخل إضافي جديد وهذا ما يعرف بـ (أثر المضاعف السياحي).

وتعتمد قيمة المضاعف السياحي على مدى تسرب الدخل خارج دورة الانفاق السياحي في الاقتصاد، إذ إن قيمة المضاعف السياحي تتناسب عكسياً مع مقدار أو حجم التسربات التي تحدث كـ (الادخار، الاعتماد على الاستيراد في تجهيز الاحتياجات السياحية والمستلزمات والانشاءات السياحية، تحويلات الأرباح لرأس المال الأجنبي المستثمر في القطاع السياحي، الضرائب، وغيرها من التسربات الأخرى[20].

---

[16] كافي، مصطفى يوسف، اقتصاديات السياحة، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق/ سوريا، 2008، ص193.
[17] شموعي، عامر عزو بحو، الأسس والمحددات التخطيطية والتصميمية للمجمعات السياحية في شمال العراق، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة بغداد، 1992، ص16.
[18] الأنصاري، رؤوف محمد علي، السياحة في العراق ودورها في التنمية والإعمار، ط2، بغداد عاصمة الثقافة، 2013، ص112-113.
[19] أبو قحف، عبد السلام، صناعة السياحة في مصر الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات والمعوقات والتخطيط الاستراتيجي، المكتب العربي الحديث، 1986، ص31.
[20] العبدلي، خالد عبد الحميد، دور السياحة في الاقتصاد العراقي للفترة 1960- 1982، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص151.

2- أثر السياحة في تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى

تعد السياحة أكثر الصناعات ارتباطاً بالأنشطة الاقتصادية الأخرى بمعنى أنها تتطلب منتجات الكثير من القطاعات الاقتصادية ويعمل ملايين الناس في قطاعاتها المختلفة مثال ذلك (تصنيع الطائرات والحافلات لنقل السائحين، إنتاج الحاسبات لعمل التأشيرات وحجوزات الفنادق ومقاعد الطائرات، بناء الفنادق والمطاعم، صناعة الصلب والخرسانة والزجاج، الزراعة،... الخ) ولا يوجد لأية صناعة أخرى مثل هذه التشابكات والارتباطات الأمامية والخلفية بالقطاعات الأخرى[21].

إن وقوع صناعة السياحة في المستوى الأول من فروع الاقتصاد القومي والتي تكون في تماس وبشكل مباشر مع المستهلكين (السياح) يمكنها من بعث سلسلة كبيرة من النشاطات الاقتصادية في غالبية فروع الاقتصاد القومي أكثر من القطاعات الأخرى، أي إن التنمية السياحية يجب أن تتم في إطار من التوجه الحكومي وبخاصة إذا كانت السياحة تمثل قطاعاً هاماً من قطاعات النمو الاقتصادي[22].

3- أثر السياحة في المستوى العام للأسعار (التضخم)

يتأثر المستوى العام للأسعار السائدة في الأسواق المحلية للبلدان السياحية بمدى تطور السياحة في تلك البلدان، حيث ترتفع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الأسواق المحلية نتيجة الأعداد المتزايدة من السياح حيث تمثل هذه الأعداد قوة شرائية إضافية تضغط على ما متاح من السلع والخدمات.

وفي أي نشاط اقتصادي يتحقق التضخم النقدي والذي يعرف بانه (نسبة الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار ويقاس بال القياسي للأسعار)[23] عندما يتخلف العرض عن الطلب وهذا ما يحدث في المجال السياحي أيضاً. إذ يتخلف العرض السياحي عن الطلب السياحي نتيجة للطبيعة الموسمية التي يتميز بها قطاع السياحة.

4- أثر السياحة في الدخل الحكومي

يمكن تعريف الدخل الحكومي على إنه: (العوائد العامة التي تحصل عليها الدولة نتيجة التوصل إلى تحقيق فائض في الاقتصاد العام، من وراء نشاطها الاقتصادي والمالي وهذا الفائض يجد مصدره الرئيس في موارد الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية)[24].

يمكن للسياحة أن تكون مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية وتسهم في رفد ميزانية الحكومية بالأموال بإحدى الطرق الآتية[25]:

أ- الإيرادات المتحققة للنشاط السياحي التابعة للقطاع العام: ففي البلدان النامية تكون الحكومة هي المالكة أو المشرفة على العديد من المنشآت السياحية التي تعمل لحسابها ومن ثم فأن الإيرادات المتحققة سوف تكون من الطبيعي إيرادات الميزانية الحكومية.

ب- الإيرادات المتحققة للحكومة من حصتها في القطاع السياحي المختلط، إذ إن المنشآت السياحية التابعة للقطاع المختلط تمتلك من قبل الحكومة والأفراد معاً، وبهذا فأن للحكومة حصة من الإيرادات تذهب لميزانيتها.

ج- تمول السياحة ميزانية الحكومة عن طريق الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على النشاط السياحي وهذا النوع من التمويل يتحقق في جميع الأنظمة الاقتصادية.

إن السياحة تشكل عاملاً مولداً للضرائب بمختلف أنواعها، ولكي تكون السياحة في خدمة المجتمع يصبح من الضروري أن يستخدم جزء من هذه الإيرادات المالية في تطوير القطاع السياحي.

---

[21] Miecz kowski, Z, world trends in Tourism and Recreation, 1990, volum 3, New York, peter lang publishing.

[22] كافي، مصطفى يوسف، اقتصاديات السياحة، مصدر سابق، ص243- 244.

[23] الهاشم، نضال شاكر، تحليل مسببات التضخم في الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 39، 2002، ص74- 75.

[24] الغراوي، رائد شهاب، دور الموارد المالية الحكومية في تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال الحصار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2004، ص3.

[25] United Nations, world tourism organization, Economic Review world tourism, 1978, Avdeidel Generalism 95, Madrid, 16-Spain.

ومن خلال الاستحقاقات الضريبية التي تفرضها الدولة على السياحة تصبح صناعة السياحة عاملاً يساهم في تعزيز إيرادات ميزانية الحكومة ويدعم اقتصادها الوطني[26].

5- أثر السياحة في تنمية مشاريع البنى التحتية

يقصد بالبنى التحتية مجموعة الخدمات الأولية الواجب توفرها لقيام أي مشروع أو منطقة سياحية مثل (شبكات الطرق والصرف الصحي والمياه ومحطات توليد الطاقة ووسائل الاتصال السريع ومراكز الإسعاف والصيانة وأماكن وقوف السيارات والعلامات الإرشادية... الخ) إذ بدون هذه التجهيزات فأن السائح يواجه مشاكل عديدة[27].

إن تنمية هذه البنى أصبحت مرهونة بتقدم السياحة وزيادة الحركة السياحية بصورة منتظمة، إذ أن الدخل الذي يأتي عن طريق السياحة سيزيد من قابلية الدولة على زيادة كفاءة مرافقها الأساسية من البنى التحتية وامتداد العمران السياحي إلى مناطق بعيدة مما يسهم في التنمية الاقتصادية بشكل ينعكس على ارتفاع مستوى المعيشة للمواطنين[28].

حيث إن أهمية مشروعات البنى التحتية لا تنعكس فقط على جانب العرض السياحي بل تمتد آثارها إلى جانب الطلب السياحي أيضاً، فيزداد الطلب السياحي كلما أوجدت مشروعات متطورة للبنى التحتية وبما يفضي بمستوى خدماتها كماً ونوعاً.

6- أثر السياحة في تطوير الأماكن الأثرية والتاريخية والتراثية

تشكل عناصر التراث الحضاري والمتمثلة بالمواقع الأثرية والتاريخية والمراقد المقدسة والمواقع الدينية الأخرى أحد عناصر الجذب السياحي المهمة، وإن المحافظة على تلك العناصر الحضارية وتحسينها وتطويرها تعد من الأولويات المهمة والمكملة للسياحة[29].

ففي الدول المتقدمة سياحياً ظهرت محاولات مبدعة لإعادة عصر ذهبي للمدن التراثية والأثرية ومحاولة إعادة ترميمها وتجديدها ووضعها على خارطة العالم السياحية بإعادة هيكلة هذه المناطق وتسويقها لتصبح جزءاً حيوياً من منظومة الاقتصاد السياحي العالمي[30]. حيث تشكل السياحة حافزاً للمحافظة على عناصر التراث الحضاري والثقافي في المنطقة السياحية فهي تبرر عمليات المحافظة على هذه العناصر كونها تعد عناصر جذب سياحي هامة.

7- أثر السياحة في البيئة الطبيعية

تعد البيئة الطبيعية العمود الفقري للسياحة وأهم عنصر جذب سياحي في المقاصد السياحية حيث أن عوامل الجذب الموجودة في البيئة الطبيعية تعد المحفز الأساسي للعديد من السياح لزيارة مكان القصد السياحي.

إن البيئة في السياحة يقصد بها العرض الطبيعي والمتمثل بـ(المناخ، الغابات، الأشجار، المياه، الحيوانات والنباتات) وهي من خيرات الطبيعة وفي ظل التطور الكبير الذي يشهده العالم فأن من الصعوبة إيجاد بيئة طبيعية بالكامل فلابد وأن نلمس بصمات الإنسان عليها مثل (عمل البحيرات الاصطناعية وتنظيم الحدائق... الخ).

إن تطور وتنمية السياحة يؤثر على البيئة بشكل إيجابي وفي الوقت نفسه قد تكون هناك آثار سلبية تخلفها السياحة على البيئة ، ويمكن توضيح اهم الآثار الأيجابية و السلبية التي تخلفها السياحة على البيئة من خلال ما يلي:

أ- الآثار الإيجابية: والتي تتمثل بحماية الموارد الطبيعية والحياة البرية من خلال إقامة المحميات الطبيعية النباتية والحيوانية وإن هذه المحميات قد استغلت في جذب السياح.

---

[26] جودة، لطفي حميد، صناعة السياحة ودورها في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة مع إمكانية الاستفادة منها في العراق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار، 2005، ص8.

[27] الصيرفي، محمد، التخطيط السياحي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص15.

[28] حسن، زهير عبد الله، السياحة في المغرب (الواقع والآفاق)، ط1، شركة البيادر للنشر والتوزيع، الرباط، 1991، ص185.

[29] الأنصاري، رؤوف محمد علي، السياحة في العراق ودورها في التنمية والإعمار، مصدر سابق، ص115.

[30] بظاظو، إبراهيم، السياحة والبيئة وأسس استدامتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص423.

حيث أن صناعة السياحة ليس كباقي الصناعات التي ينبعث منها الدخان وليس لها فضلات عرضية نتيجة لعمليات التصنيع لذلك سميت صناعة السياحة بـ(الصناعة النظيفة) و(الصناعة الصديقة للبيئة)[31].

ب- الآثار السلبية: أن أهم المصادر التي تهدد البيئة الطبيعية استمرار عمليات التغير في معالمها والذي ينشأ بسبب توالي عمليات البناء والتشييد بدون منهج ثابت مما يؤدي إلى إحداث تغيرات في المنظومة البيئة ويخل بالتوازن البيئي الذي يحكم عناصرها ويؤدي إلى تزايد في عملية التعرية المتمثلة في اختفاء الشواطئ الرملية وتلوث المياه وحدوث تغيرات عميقة في النواحي الجمالية للمناطق السياحية.

إن السياحة ومن خلال علاقتها بالبيئة تهدف إلى ناحيتين هما:

- الحفاظ على البيئة وعدم الإخلال بالتوازن البيئي.
- استثمار البيئة الطبيعية بالطريقة التي تؤدي إلى الحفاظ على نوع الحيوانات والأشجار والأعشاب النادرة الخاصة بها.

ومن أجل ذلك وجدت السياحة البيئة أو السياحة الايكولوجية التي تهدف إلى التوجه نحو البيئة كمصدر اقتصادي يهم حياة الإنسان واستثمار هذا المصدر بحيث لا يؤثر فيه ولا يؤدي إلى حدوث خلل في التوازن البيئي.

المبحث الثاني/ الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية و التنمية السياحية

المطلب الاول / تطور مفهوم التنمية الاقتصادية عبر الزمن

تشكل الأساس النظري لاقتصاد التنمية غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية إزالة الاستعمار من الدول النامية وإرساء قواعد مؤسسات (بريتونوودز) التي بدأت في طرح مشاكل التنمية في تلك البلدان.

إلا أن موضوع التنمية لم يبقى محتكراً على مفهوم أو معنى واحد فقد تغير ذلك خلال العقود الستة الأخيرة، ففي عقدي الخمسينيات والستينات من القرن الماضي أستند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها يتعلق بـ(متوسط دخل الفرد) الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من الاقتصاديين وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدمة والمتخلفة، وقد عرف مفهوم التنمية بأنها: (قابلية الاقتصاد على النمو في الدخل القومي)[32].

من خلال التعريف نلاحظ أن هناك خلط بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية فهنا تكون التنمية عبارة عن زيادة تراكمية في مستوى الدخل القومي وزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

غير إن مفهوم التنمية لم يقف عند هذا المعنى بل أصبح أكثر اتساعاً يشمل متغيرات حيوية، حيث ظهر في أوائل السبعينيات اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد للتنمية هو (التنمية الاجتماعية) وهي العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ثم القيام بعمل إزاءها ومن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن)[33].

لقد أخذ هذا الاتجاه بعين الاعتبار انعكاس السياسات التنموية على بنى المجتمع وأنشطته الاقتصادية وقد اعتمد أصحاب هذا الاتجاه الجديد على معيار آخر سمي بمعيار أو نظرية (إشباع الحاجات الأساسية) واعتبروه أفضل من المعيار السابق (متوسط دخل الفرد) لأنه وببساطة يسلط الضوء على أكبر شريحة من أي مجتمع من حيث الاهتمام بحاجاتها المادية والمعنوية.

---

[31] David son, Rob, Tourism, pitman publishing, 2ed, coreat Britain, 1993.

[32] النجيفي، سالم توفيق، والقريشي، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب لطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1988، ص28.

[33] الفوال، صلاح مصطفى، البداوة العربية والتنمية، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1967، ص222.

ومع مطلع التسعينات طرح مفهوم جديد للتنمية هو (التنمية البشرية) واعتبر معياراً للتنمية أعتمد على عناصر ثلاث تعلقت بدخل الفرد وعمره المتوقع ومستوى تعليمه وأضحى تصنيف الدول يتم حسب هذا المعيار، وعلى الرغم على افتقاده لعناصر عديدة كحجم البطالة أو العمالة والتضخم ونمط العلاقات الاجتماعية وغيرها إلا أنه لقي قبولاً واسعاً عند العارفين به، إلا إن تدهور البيئة واهلاك مواردها من جهة وتطور العديد من المفاهيم جعل الاقتصاديين يطرحون مفهوم أعمق من ذلك وهو مفهوم (التنمية الإنسانية) الذي تضمن استدامة التنمية من حيث البيئة كما شمل الاهتمام بالحريات والمرأة ودرجة الاتصالات وغيرها.

وهكذا أصبح ينظر إلى التنمية على أنها تقاس بمدى تحقيق عملية التغيير الكلية وليس بأحداث وظواهر محددة وهي وجهة النظر التي تتفق مع توجهات الفكر المعاصر ومع مفهوم التنمية لدى المؤسسات الدولية التي ترى أن التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد والجوانب وأن التنمية الاقتصادية المتواصلة لها متطلبات سياسية واجتماعية وثقافية وإنها تطرح تداعيات على نفس الأصعدة. وترى أيضاً أن التنمية الحقيقية تفترض الارتقاء بمستوى الدخل والصحة والتعليم والغذاء ومن هذا المنظور فأن جوهر التنمية هو كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة بهدف تحقيق رفاهية الإنسان[34].

المطلب الثاني:-التنمية السياحية جزء أساس من التنمية الاقتصادية

يعبر مصطلح التنمية السياحية عن "مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي"[35] فالتخطيط العلمي للتنمية السياحية هو السبيل الوحيد لتحقيق التنسيق بين مختلف القطاعات وإيجاد التوازن بين المطالب المتنافسة والمتعارضة أحياناً على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم الناتج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تخفيف الآثار السلبية. فالتنمية السياحية هي (عملية تسعى لدفع عوامل الإنتاج في القطاع السياحي للنمو بمعدل أسرع من معدل نموها الطبيعي وذلك عن طريق الاستفادة القصوى من مقومات بناء السياحة البشرية كانت أم طبيعية ومن ثم استخدامها بالطريقة المثلى لتطوير الخدمات السياحية)[36].

كما عرفت منظمة السياحة العالمية التنمية السياحية بأنها (استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للحصول على نوعية أفضل بأسلوب عادل ومتساو مع العيش ضمن حدود النظم الايكولوجية الداعمة للمواقع السياحية)[37].

إن التنمية السياحية هي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية الوطنية الشاملة، وهي تمثل مكانة مهمة ومتقدمة ليس في إطار الدول النامية فحسب بل في إطار الدول المتقدمة أيضاً وإن كانت الدول النامية أكثر ضرورة لها.

وللقطاع السياحي تأثيرات على التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على ميزان المدفوعات وتوليد العمالة وتحسين المرافق الأساسية وتأثير المضاعف من خلال الانفاق السياحي بالإضافة إلى التأثيرات الهيكلية، وتأثيره على القيمة المضافة. لذا نجد من الضروري شرح ميزة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية من خلال مقارنته بمعدل تصدير المواد الأولية (وهذا يعد الأتجاه الأول الذي يجب الأخذ به لتحقيق التنمية من خلال القطاع السياحي) ويكون ذلك على النحو التالي:

1- نجد بالنسبة للمواد الأولية أن أسعار التصدير تتحدد وفقاً لأهواء الدول المتقدمة لأن تلك الأسعار تتحدد على أساس معدل الطلب من الدول المتقدمة، ولما كان ذلك الطلب متذبذباً وفقاً للاعتبارات التي ذكرناها أنفاً، لذا كان تحديد أسعارها غير مستقر، وتصبح الدولة المصدرة للمواد الأولية ليس لها أي رقابة على تحديد الأسعار.

---

[34] حمدي باشا، رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص211.

[35] أحمد علي عبد الله، التخطيط والتنمية السياحية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص90.

[36] غنيم، عثمان محمد، نبيل، سعد بيتا، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999، ص53.

[37] United Nations, world tourism organization, Re commendation son tourism statistics, St/ESA/STAT/SER, Mew York, 1994, p: 2.

أما المنتج السياحي، فيختلف الأمر حيث أن أسعاره يتم التحكم فيها من خلال تقريرها داخل الدولة المضيفة وبذلك يكون لديها قدرة أكبر على الرقابة على أسعارها من خلال المواد الأولية.

2- علاوة على أن المنتجات السياحية تتميز بخاصية ارتفاع مرونة الطلب الدخلية، بعكس المواد الأولية التي يتوقف الطلب عليها بعدم مرونة الطلب الدخلية.(اي ان المنتجات السياحية تكون ذات مرونة طلب دخلية عالية بعكس المواد الأولية).

3- أسعار المنتجات السياحية تكون بعيدة عن التعليمات الاقتصادية، ما دامت تحت إشراف وسيطرة الدول المصدرة (المضيفة)، بعكس المواد الأولية التي يكون السيطرة في الأسعار بين يدي الدول الصناعية الكبرى.

وأما الاتجاه الثاني الذي يجب الأخذ به لتحقيق التنمية من خلال القطاع السياحي هو تنويع الصادرات، وذلك من خلال القطاع السياحي الذي يقدم منتجاً تصديرياً يحقق تنوعاً في القاعدة التصديرية من خلال القدرة على تنوع منتجاته ووسائل الجذب الإعلامي.

ولما كانت الدول النامية يوجد بها فجوة في النقد الأجنبي ولا تستطيع سد تلك الفجوة عن طريق تصدير المواد الأولية فأنها تتجه في الاعتماد على المنتج السياحي (صادرات غير منظورة) في الحصول على النقد الأجنبي و من ثم تمويل المشروعات الصناعية من ذلك النقد. نظراً لضرورة هذا القطاع على تجميع معدل كبير من هذا النقد. علاوة على أن القطاع السياحي لا يحتاج إلى استيراد منتجات سياحية كثيرة، مما يؤدي إلى تحقيق فائض اقتصادي يتمثل في (نقد أجنبي) لدى هذا القطاع الهام والذي يمكن استخدامه في تمويل حركة التنمية الاقتصادية في العالم النامي.

لذا فأن الدول النامية يجب أن تعتمد في صادراتها على المنتج السياحي وذلك من خلال الحصول على النقد الأجنبي من هذا القطاع الحيوي، وهذا يستلزم ضرورة العناية الكاملة بالنشاط السياحي وتحديد جزء من الانفاق الحكومي على المرافق السياحية من أجل تدعيمها وخلق بيئة سياحية جذابة لاعتباره من الموارد الأساسية للعملات الصعبة في الدول النامية وبالتالي المصدر الأساسي لتمويل حركة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المبحث الثالث:- دور صناعة السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

المطلب الاول:-انواع السياحة في العراق

يمكن تصنيف انواع السياحة في العراق نظراً لما يملكه من مقومات سياحية متعددة، وكما يلي [38]:

1- السياحة الدينية: وهي احدى انواع السياحات المهمة في العالم الاسلامي ويقصد بها زيارة الديار المقدسة والاماكن الدينية البارزة. ان هذا النوع من السياحة لا تكون اهميته في العراق فقط وانما تشمل جميع مناطق الشرق الاوسط والعالم الاسلامي، والعراق يعد من الدول الفريدة في العالم الاسلامي فهو يتميز بجذب عالي للسياحة الدينية كونه يمتلك بها ميزة نسبية، اذ يتميز عن غيره من الدول الاسلامي الاخرى باحتضانه العديد من مراقد الانبياء (كالنبي ابراهيم، والنبي نوح، والنبي يونس، وذو الكفل) عليهم السلام اجمعين، وستة مراقد من ائمة اهل البيت الاطهار صلوات الله عليهم وسلامه وهي (مرقد امير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) في مدينة النجف الاشرف ومرقدي الامامين الحسين بن علي بن ابي طالب واخيه العباس (عليهما السلام) في مدينة كربلاء المقدسة، ومرقدي الامامين موسى بن جعفر الكاظم ومحمد بن علي الجواد (عليهما السلام) في مدينة الكاظمية ببغداد ومرقدي الامامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام) في مدينة سامراء) فضلا عن مراقد بعض ائمة المذاهب الاسلامية وشيوخ العراق الصوفية والصحابة كمرقدي ابي حنيفة النعمان والشيخ عبد القادر الكيلاني ببغداد، ومرقد الصحابي الجليل سلمان الفارسي في منطقة المدائن قرب بغداد، مع العديد من المعالم الدينية المهمة لاتباع الديانات الاخرى.

2- السياحة الثقافية: هي نمط سياحي يستهدف بالاساس التعرف على ثقافات وحضارات دول متباينة الخصائص، مما يعني انها سياحة من اجل المتعة الذهنية والمعرفة، لذلك تشمل على زيارة مواقع الحضارات ومشاهدة الاثار القديمة والمباني التراثية وزيارة المتاحف.

([38]) د. رؤوف محمد علي الانصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والاعمار، وزارة الثقافة، الطبعة الثانية، 2013، ص22-33.

ويمتلك العراق من الثراء الحضاري والثقافي ما لا يملكه العديد من الدول المتطورة سياحياً، كونه شهد بزوغ العديد من المدن الحضارية الانسانية التي كان لها دور متميز في تاريخ العراق القديم، وانطلقت منها صنوف المعرفة كالعلوم والاداب والفنون والعمران والتي ما زالت اثار بعضها قائمة الى يومنا هذا كمدن (اور والوركاء وبابل واشور ونينوى والحضر)، وكانت على مر العصور محط اهتمام السياح والباحثين في اصول الحضارات اضافة الى العديد من المواقع الاثرية والتاريخية والسياحية الجذابة المنتشرة في ارجاء العراق. الا ان السياحة الثقافية قد تراجعت كثيراً نظراً للظروف الصعبة التي مر بها العراق سياسياً وامنياً والذي اثر بشكل كبير عليها، وذلك لكون السياحة تتأثر كثيراً بالوضع الامني والسياسي في البلد المضيف ويعد هو المتغير الرئيس والاساسي لقيام النشاط السياحي.

3- السياحة العلاجية: وتعد السياحة العلاجية احد انماط السياحة المهمة في دول العالم المتقدمة سياحياً، وان الهدف من هذه السياحة هو السفر للعلاج والنقاهة او دخول المصحات المختلفة للعناية بالصحة او ارتياد الاماكن التي تتمتع بخصائص شفائية معينة من اجل تحقيق الصحة الجسدية والنفسية والفكرية او للعلاج من امراض محددة.

وعرفت هذه السياحة منذ القدم ومن خلال الخبرة حين عرف الانسان ان بعض الامراض (كالروماتيزم والمفاصل والجلد والعظام..الخ) تشفى بالانتقال الى اماكن معينة تتميز بمناخ خاص، ومن ثم اكتشفت الخواص العلاجية للينابيع المعدنية [39].

وتنتشر في بعض مناطق العراق عدد من الاحواض وينابيع المياه المعدنية الطبيعية التي يستفاد من مياهها لعلاج بعض الامراض المزمنة، وان اهم ما يميز هذه الينابيع انها ذات درجات حرارة عالية اذ تتراوح بين (40-60)م° وهي غنية في الغالب بالمواد الكبريتية وان سبب تكوينها يعود الى وجود البراكين غير الخامدة تماماً[40].

4- سياحة الاصطياف: هذا الشكل من السياحة يعد نموذجاً بالنسبة الى مواطني البلدان الشرقية الذين يفضلون قضاء الصيف في الجبال والمياه الباردة، خاصة في العراق حيث يتميز مناخه بانه حار جاف صيفاً وتبلغ معدلات الحرارة ما يقارب (50 درجة مئوية) فتتركز سياحة الاصطياف في المنطقة الشمالية حيث تكثر الجبال ويكون المناخ معتدل بالاضافة الى انخفاض درجات الحرارة.

فتتدفق (الجماعات) والاعداد السياحية الى المنطقة الشمالية للاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة واجزاء الشمال المعتدلة صيفاً والتزحلق على الجليد والتمتع بمنظر الثلوج شتاءً.

وهذا النوع من السياحة غالباً ما يمارسه المواطنين المحليين اي (سياحة محلية) وتتركز في محافظات اربيل ودهوك والسليمانية.

5- السياحة الاقتصادية (سياحة رجال الاعمال): وهي التي تمثل نشاط رجال الاعمال في الانتقال والاقامة من بلد لاخر لاتمام الصفقات التجارية او لاقامة شركات مشتركة.، وتظهر الاهمية الاقتصادية لالتقاء رجال الاعمال في المعارض الدولية والاقليمية ليس فقط لاتمام الصفقات التجارية بل انها تجذب اعداد كبيرة من الراغبين في مشاهدتها من كافة انحاء العالم وذلك بسبب المزايا والتسهيلات التي تمحنها الدول التي تنظم المعارض الدولية مثل معرض بغداد الدولي ومعرض القاهرة الدولي ومعرض طرابلس الدولي ومعرض لايبزج في المانيا.

6- السياحة الحضرية: هي نمط من انماط السياحة الثقافية يمارسها السواح بهدف التعرف على حضارات الشعوب وتاريخهم. وفي العراق تكثر المناطق الاثرية والتاريخية فهو مهد الحضارات تزخر ارضه بالكثير من الاثار والمواقع الاثرية المختلفة والمتعددة باختلاف الحقبة والحضارات التي نشأت فيه وامتدت اليه منذ نشأة الخلق وجنات عدن الى حضارات ما قبل التاريخ وحضارة اور واكد والحضارات السومرية والبابلية والاشورية والآرامية والرومانية واليونانية والفارسية والاسلامية ومن برج بابل وبوابة عشتار الى الزقورة، ومدينة الحضر وايوان كسرى والملوية والمدرسة المستنصرية وغيرها الكثير [41].

([39]) د. نبيل الروبي، نظرية السياحة، الجزء الاول، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1986، ص28.

([40]) بن صالح، محمد حزام، الترفيه والسياحة في مدينة صنعاء، رسالة ماجستير، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1999، ص42.

([41]) الموسوعة الحرة ويكبيديا، السياحة في العراق على الموقع الالكتروني:

www.wikipedia,org.

لذلك من الواجب الاهتمام بهذا الشكل من السياحة في العراق فهو يعرف العالم بحضاراتنا وتاريخنا العظيم. وقد اخذت الكثير من الحكومات على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي توفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل المواقع التاريخية والاثرية وذلك من اجل اشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح الى المدينة من ناحية اخرى [42].

المطلب الثاني:-الاهمية الاقتصادية لصناعة السياحة في العراق

بما ان العراق يزخر بالمقومات السياحية، فذلك يؤهله لان يكون بلد سامي يمكن ان يلعب فيه هذا النشاط دوراً فاعلاً في دعم التنمية الاقتصادية كقوة الدور الذي لعبه في دول العالم المختلفة.

ولذلك لابد من معرفة دور واهمية النشاط السياحي في الاقتصاد العراقي والتي تبرز من خلال ما ياتي:

1- اثر صناعة السياحة في الدخل القومي العراقي

لم يحظ القطاع السياحي في العراق من الاهمية بما يتناسب مع درجة تأثيره على الهيكل الاقتصادي للبلد، لان العراق يعد من الدول النفطية التي يعتمد اقتصادها بالدرجة الاولى على تصدير النفط، الامر الذي انعكس سلباً على فاعلية وانتاجية القطاعات الاقتصادية الاخرى بما فيها القطاع السياحي. فبسبب اعتماد الدولة على القطاع النفطي بصورة شبه كاملة فلم تعول على هذا القطاع في جذب العملة الاجنبية، بل على العكس فقد كان القطاع السياحي مصدر استنزاف العملة الاجنبية في عقد السبعينات ومنتصف الثمانينات بسبب المشاريع السياحية المنفذة من قبل شركات اجنبية وتحويل اجور العاملين غير العراقيين للعملة الاجنبية هذا في النصف الاول من عقد الثمانينات. اما في النصف الثاني من عقد الثمانينيات فقد حدثت الحرب (العراقية-الايرانية) وثم استنزاف جميع موارد العراق وتحول الفائض الكبير في ميزانيته الى عجز مستمر، وبسبب شحة العملة الاجنبية كان لابد من اتخذا قرارات لوقف استنزاف العملات الاجنبية من قبل القطاع السياحي.

وفي مطلع التسعينات فقد تم فرض العقوبات الاقتصادية على العراق (الحصار الاقتصادي) مما ادى الى تدهور اكبر للنشاط السياحي، فانخفضت ايرادات السياحية نتيجة لتراجع الطلب السياحي الداخلي والخارجي.

كما ويمكن توضيح الاهمية النسبية للايرادات السياحية في الدخل الثومي في العراق للمدة (1990-2015) من خلال الجدول(1):

جدول (1)

الاهمية النسبية للايرادات السياحية في الدخل القومي للمدة (1990-2015) مليون دينار

العام	الايرادات السياحية	الدخل القومي	النسبة
1990	53.9	47941.9	0.1
1991	8.1	36922.2	0.02
1992	11.8	99643.4	0.01
1993	8.4	278904.7	0.003
1994	7.8	1440957.9	0.0005
1995	5.5	5807374.9	0.00009
1996	4.9	5641424.3	0.00008
1997	4.3	13235490	0.00003
1998	4.8	15013422.3	0.00003
1999	0.4	31381048.5	0.00001
2000	0.7	46634634.8	0.00001
2001	-	36726500.7	-
2002	-	34677722.5	-
2003	-	25728748.6	-
2004	-	46923315.7	-
2006	4248.6	85431538.8	0.5
2007	1306277	96585460	1.3
2008	1005699	10159892	1.8

([42]) عثمان محمد غنيم، واخرون، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، مصدر سابق، ص58-60.

0.01	120429277.2	1578375	2009
0.0009	146453468.5	144854	2010
0.0009	192237070.3	176273	2011
0.0009	227221851.2	211492	2012
0.001	243518658.5	261392	2013
-	230310052.9	-	2014
-	-	417199	2015

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

من خلال الجدول (1) يمكن توضيح ما يلي:
1-انخفاض نسبة مساهمة الايرادات السياحية في الدخل القومي للمدة (1990-2000) حيث كانت (0.1%) في عام 1990 وانخفضت الى (0.00001%) عام 2000 وذلك بسبب احداث الحرب والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في تلك الفترة.
2-ارتفعت نسبة مساهمة الايرادات السياحية في الدخل القومي الى (0.7%) عام 2005 على اثر انتهاء العمليات العسكرية من قبل القوات الامريكية وفتح الحدود امام الجميع. ولكن في عام 2006 سجلت نسبة مساهمة الايرادات السياحية في الدخل القومي انخفاضاً وصل الى (0.5%) بسبب انخفاض عدد السياح الوافدين الى العراق على اثر تردي الاوضاع الامنية في تلك الفترة.
3-سجلت نسبة مساهمة الايرادات السياحية في الدخل القومي ارتفاعاً وصل الى (1.8%) عام 2008، وذلك بسبب ارتفاع عدد السياح الوافدين لاغراض السياحة الدينية بسبب الاهتمام ببعض جوانب السياحة الدينية مما ادى الى تحفيز السياح للدخول الى العراق.
4-اما في الفترة (2009-2015) فقد سجلت نسبة مساهمة الايرادات السياحية في الدخل القومي انخفاضاً نتيجة تردي الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار السياسي.

2-اثر صناعة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق

لقد عانى الاقتصاد العراقي ولاسيما الناتج المحلي الاجمالي العديد من الانخفاضات في قطاعاته الاقتصادية خلال المدة (1990-2015).

فعلى اثر حرب الخليج الاولى عام 1991 وما تلاها من عقوبات اقتصادية، فقد ادى ذلك الى تدمير البنى التحتية وتوقف الصادرات النفطية وتراجع معدلات نمو القطاعات الانتاجية ولاسيما الصناعية والزراعية وارتفاع معدلات البطالة. هذا وقد شهد الاقتصاد العراقي حرب اخرى مدمرة عام 2003 انتهت بتدمير القطاعات الاقتصادية (ومن ضمنها قطاع السياحة).
ويمكن توضيح الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990-2015) من خلال الجدول(2):

جدول (2)

الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق وبالاسعار الثابتة للمدة (1990-2015)

ت	الانشطة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
1	الزراعة والغابات والصيد	11.2	25.9	24.3	18.7	19.4	21.3	20.5	15.6	12.5	12.3	10.7	10.6	13.4
2	التعدين والمقالع	9.9	26.3	29.9	18.6	22.4	25.1	24.9	47.9	58.8	60.4	60.9	59.0	54.6
2-1	النفط الخام	9.8	26.2	29.8	18.5	22.2	25.0	24.9	47.8	58.8	60.4	90.8	59.0	54.5
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.02	0.03	0.05	0.05	0.05
3	الصناعة التحويلية	4.6	4.8	3.7	7.1	7.1	8.1	7.6	6.4	4.8	4.3	4.1	4.3	4.2
4	الكهرباء والماء	0.9	1.4	1.9	1.5	1.3	1.5	1.5	1.5	1.1	0.9	0.8	0.9	1.2
5	البناء والتشييد	3.5	2.7	2.3	1.5	0.4	0.3	0.1	0.5	0.6	0.7	1.0	2.0	2.6
6	النقل والمواصلات والخزن	4.2	5.8	5.9	4.4	4.0	4.2	4.4	5.5	4.6	5.2	5.7	5.2	5.8
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	6.9	7.4	11.9	7.7	6.9	1.5	5.1	3.2	3.0	3.5	4.1	5.3	4.5
8	المال والتأمين وخدمات العقارات	6.6	13.7	13.2	37.3	36.5	36.6	34.1	3.7	2.8	2.5	2.6	2.6	2.9
8-1	البنوك والتأمين	3.5	3.9	2.4	1.0	0.4	0.2	0.5	0.4	0.2	0.3	0.3	0.4	0.4
8-2	ملكية دور السكن	3.1	9.7	10.8	36.3	36.1	36.3	33.6	3.2	2.5	2.1	2.2	2.2	2.4
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	8.2	11.5	6.3	2.9	1.6	0.8	1.2	15.2	11.4	9.7	9.7	9.5	10.3
9-1	خدمات التنمية الاجتماعية	7.7	10.5	5.5	2.1	1.0	0.6	0.9	14.1	10.6	9.0	8.9	8.8	9.5
9-2	الخدمات الشخصية	0.5	1.0	0.8	0.8	0.6	0.2	0.3	1.1	0.8	0.7	0.8	0.7	0.8
10	الناتج المحلي الاجمالي %	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100
ت	الانشطة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	الزراعة والغابات والصيد	14.1	10.8	13.6	12.6	10.4	7.9	7.8	6.99	7.1	6.7	7.6	7.5	3.0
2	التعدين والمقالع	51.2	47.4	42.2	40.4	41.8	43.9	42.4	41.74	42.5	42.6	41.1	43.7	60.0
2-1	النفط الخام	51.2	47.3	42.0	40.2	41.6	43.7	42.2	41.45	42.3	42.4	40.90	43.6	59.9
2-2	الانواع الاخرى من التعدين	0.04	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.29	0.2	0.2	0.24	0.1	0.1
3	الصناعة التحويلية	4.5	2.3	2.2	2.2	2.3	2.1	2.3	2.90	3.2	2.9	2.4	1.9	0.9
4	الكهرباء والماء	0.7	1.0	1.1	1.1	1.5	1.5	1.7	1.96	2.1	2.2	2.3	2.6	1.2
5	البناء والتشييد	0.9	1.7	3.4	3.3	3.2	3.6	3.9	4.82	4.3	5.6	6.6	6.1	3.1
6	النقل والمواصلات والخزن	4.6	4.6	4.3	2.9	2.4	3.2	3.5	2.52	2.3	2.8	3.7	3.4	6.1
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	3.8	5.5	5.8	4.7	5.3	6.3	6.7	6.75	6.6	7.1	6.5 0.81	6.4 0.8	7.7

8	المال والتأمين وخدمات العقارات	4.1	14.0	13.9	13.6	14.2	14	13.7	10.61	11.4	10.2	9.7	10.6	6.8
8-1	البنوك والتأمين	0.3	0.6	0.7	0.7	0.8	1.6	1.6	1.34	1.5	1.8	1.9	1.16	0.7
8-2	ملكية دور السكن	3.7	13.4	31.2	12.9	13.4	12.4	12.1	12.17	9.9	9.5	9.3	7.9	6.1
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	15.6	21.7	13.5	17.9	18.9	17.6	18.1	18.81	10.6	7.8	7.8	7.6	11.2
9-1	خدمات التنمية الاجتماعية	14.3	11.2	12.0	16.5	17.7	16.5	17	17.59	9.0	6.6	6.5	6.3	9.2
9-2	الخدمات الشخصية	1.3	1.5	1.5	1.4	1.2	1.1	1.1	1.2	1.6	1.2	1.3	1.3	2.0
10	الناتج المحلي الاجمالي %	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
النسب من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية

ومن خلال الجدول (2) يمكن توضيح ما يلي:

1- في عام 1990 بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (11.2%) وهي اكبر نسبة مكونة للناتج المحلي الاجمالي في ذلك العام، واخذت هذه النسبة بالتزايد حتى وصلت الى (21.3%) عام 1995، ويعود سبب ارتفاع هذا الى دعم الحكومة العراقية للقطاع الزراعي وذلك لتلبية حاجة السوق المحلي من اجل التخفيف من اثار الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بعد حرب الخليج الاولى عام 1991. الا ان الاهمية النسبية هذه اخذت بالانخفاض حتى بلغت (12.3%) عام 1999. اما في المدة (2000-2015) فقد اخذت هذه النسبة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض المتباين، حتى بلغت (7.8%) في عام 2009. اما في عام (2015) فقد سجلت اقل نسبة وصلت الى (3.0%). ويرجع السبب في ذلك الى عوامل عددية منها الوضع الامني المتردي، ارتفاع اسعار المستلزمات الزراعية ولاسيما اسعار الوقود والغياب شبه التام للتيار الكهربائي، اضافة الى فتح باب الاستيراد للمحاصيل الزراعية على اوسع ابوابه من الدول المجاورة وبدون اية وقود كمركية. فكل هذه العوامل ادت الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوينه الناتج المحلي الاجمالي.

2- اما فيما يتعلق بقطاع النفط، فهو يشكل اكبر نسبة مكونة للناتج المحلي الاجمالي، فقد بلغت الاهمية النسبية لقطاع النفط (9.8%) عام 1990، ثم ارتفعت هذه النسبة الى (25.0%) عام 1995، ويرجع سبب هذه الزيادة المتواضعة الى العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل مجلس الامن على العراق وتوقف صادرات النفط العراقية في تلك الفترة. الا ان هذه الاهمية النسبية اخذت بالتزايد بعد عام 1995 وذلك بعد بدأ العمل بمذكرة (النفط مقابل الغذاء والدواء)، فاخذت صادرات النفط العراقية بالتزايد حتى بلغت (60.4%) و(60.8%) عام 1999 و2000 على التوالي. الا ان هذه النسبة قد انخفضت بعد عام 2003 لتسجل (42.4%) عام 2009 والسبب في ذلك يعود الى تعرض انابيب تصدير النفط لعمليات التخريب وتعرض الصناعة النفطية لاضرار جسيمة مما ادى الى انخفاض كبير في صادرات النفط العراقية الى ان هذه النسبة سجلت ارتفاعاً وصل الى (60%) عام 2015.

3- اما فيما يخص قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغت الاهمية النسبية لهذا القطاع (4.6%) عام 1990، واخذت هذه النسبة بالتذبذب المتباين ارتفاعاً وانخفاضاً حتى بلغت (4.3%) عام 1999. والسبب في ذلك يعود الى سياسة الحصار الاقتصادي وانقطاع الكثير من المستلزمات الانتاجية المستوردة فضلاً عن تدمير الكثير من المنشآت الصناعية خلال حرب الخليج الاولى عام 1991 هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد ركزت الحكومة العراقية في هذه المدة على التصنيع العسكري وليس على التصنيع الاستثماري والانتاجي. اما خلال المدة (2000-2015) فقد اخذت هذه النسبة بالانخفاض حتى بلغت (0.9%) عام 2015 وهي نسبة منخفضة جداً لا تتناسب مع حاجة الاقتصاد لهذا القطاع الحيوي. (والذي يتطلع من خلاله الى تحسين مستويات المعيشة ورفع معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي على الامد الطويل).

4- بلغت الاهمية النسبية لقطاع الخدمات (8.2%) عام 1990، ثم اخذت بالانخفاض لتسجل (0.8%) عام 1995 وذلك لاسباب تم ذكرها في النقاط السابقة. وقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج (9.7%) عام 1999 وذلك بسبب عودة تصدير النفط الخام وارتفاع ايرادات الدولة منه. اما فيما يتعلق بالمدة (2000-2009) فقد اخذت الاهمية النسبية لهذا القطاع بالارتفاع لتسجل (9.7%) عام 2000 و(18.1%) عام 2009. اما بعد هذا العام فقد اخذت تنخفض حتى وصلت الى (11.2%) عام (2015).

5- اما فيما يتعلق بقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق، فقد كانت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (6.9%) عام 1990. اما فيما يخص القيمة الحقيقية للنشاط السياحي فلا يمكن معرفتها لكون النشاط السياحي مدمج مع الانشطة الاخرى (تجارة الجملة والمفرد). ولقد اخذت نسبة مساهمة هذا القطاع بالانخفاض الحاد بعد عام 1995، اذ بلغت (1.5%) والسبب في ذلك يعود الى الحصار الاقتصادي المفروض على البلد ومنع دخول السياح الى العراق لغاية عام 1997.

الا ان هذه النسبة اخذت بالارتفاع حتى وصلت الى (5.3%) عام 2001 وذلك يعود الى الاتفاقية التي جرت بين العراق وايران والسماح للوفود الايرانية الدخول الى العراق من خلال (شركة الهدى العراقية) وبعد ذلك اخذت هذه النسبة بالانخفاض نتيجة الحرب العراقية-الامريكية وانتهائها عام 2003.

اما خلال المدة (2004-2009) فقد اخذت الاهمية النسبية لهذا القطاع بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، حيث سجلت (6.7%) عام 2009، نتيجة لتاثرها باستقرار الاوضاع الامنية في البلاد.

وقد سجلت هذه النسبة اعلى ارتفاع لها عام (2015) نتيجة لدخول اعداد اكثر لتلبية الرغبات الدينية (سياحة دينية).

6- اما بالنسبة لبقية النشاطات الخدمية الاخرى (كقطاع لمصارف والمال والتامين وخدمات العقارات) فقد بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (6.6%) عام 1990، الا ان هذه النسبة قد سجلت ارتفاعاً كبيراً حيث بلغت (37.3%) عام 1993 وبنسبة (34.1%) عام 1996.

الا انها انخفضت عام 2004 بسبب ارتفاع معدل بيع وشراء العقارات والمضاربة بها لتسجل (14%) وبعد ذلك اخذت بالانخفاض لتصل الى (6.8%) عام 2015.

3-اثر صناعة السياحة في الاستخدام (العمالة) في العراق

تتميز صناعة السياحة عن غيرها من الانشطة الاقتصادية بقابليتها على استيعاب اعداد كبيرة من الايدي العاملة، وطالما ان السياحة في العراق ما زالت في طور النمو، بالتالي فان حاجتها ستكون متزايدة للايدي العاملة. الا انها تتأثر بالاوضاع الامنية السائدة اولاً، وبدعم الحكومة واستثماراتها للنهوض بالقطاع السياحي ثانياً.

ويمكن توضيح اعداد العاملين في المنشآت الفندقية في العراق للمدة (1990-2015) من خلال الجدول (3):

جدول (3)

اعداد العاملين في المنشآت الفندقية العراقية للمدة (1990-2015)

العام	عدد المشتغلون	معدل النمو السنوي%	عدد المشتغلون في القطاع العام والخاص والمختلط	النسبة	اجمالي اعداد العاملين في القطاع السياحي
1990	9236	-	844369	1.1	3166383
1991	77.7	16.5-	832235	0.9	312088
1992	9231	19.7	825905	1.1	3097144
1993	10409	12.7	821063	1.3	3078986
1994	8541	17.9-	831523	1	3118211
1995	8189	4.2-	854093	0.9	3202849
1996	8008	2.1-	853044	0.9	3198915
1997	7537	5.9-	860733	0.8	3227749
1998	7723	2.5	853307	0.9	3199901
1999	6920	10.4-	854278	0.8	3203543
2000	8435	21.9	880756	1.1	3302835
2001	14008	66.1	924397	1.5	3466489
2002	7378	47.3-	-	-	-

2003	5335	27.3-	-	-	-
2004	5659	6.1	-	-	-
2005	4789	15.4-	-	-	-
2006	3349	30.1-	-	-	-
2007	4574	36.6	-	-	-
2008	-	-	-	-	-
2009	6065	15.2	-	-	-
2010	6071	0.1	-	-	-
2011	7109	17.1	-	-	-
2012	7491	5.4	-	-	-
2013	8830	17.9	-	-	-
2014	-	-	-	-	-
2015	8182	3.7-	-	-	-

• اعداد العاملين في العراق لغاية عام 2001 في المجموعة الاحصائية لعام 2014، بسبب عدم اجراء التعداد السكاني بعد عام 1997 والذي يبين اعداد العاملين في العراق بشكل اجمالي.

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء التجاري.

من خلال الجدول (3) يمكن توضيح ما يلي:

1- شهد عام 1992 و1993 ارتفاع عدد العاملين في المنشآت الفندقية وبمعدلات نمو بلغت (19.7%) و(12.7%) على التوالي. الا ان اعداد العاملين اخذت بالانخفاض وبمعدلات نمو سالبة حتى عام 1998 وكان ذلك بسبب انخفاض الطلب السياحي والدولي للمدة (1993-1997). وبعد ذلك فقد سجلت اعداد العاملين في المنشآت الفندقية ارتفاعاً مرة اخرى لتصل الى)7723) الف عامل وبمعدل نمو بلغ (2.5%) في عام 2008 نتيجة لدخول السياح الايرانيين.

2- بلغ اعداد العاملين في عام 2000 و2001 (8435) و(14008) على التوالي مسجلاً في ذلك ارتفاعاً مقارناً بعام 1999 والذي وصل الى (6920) الف عامل. الا ان اعداد العاملين اخذت بالانخفاض المستمر حتى عام 2006 وبمعدلات نمو سالبة، باستثناء عام 2004 الذي سجل (5659) الف عامل وبمعدل نمو (6.1%) اما عام 2007 فقد بلغ اعداد العاملين (4574) الف عامل بمعدل نمو (36.6%).

اما فيما يخص نسبة العاملين في المنشآت الفندقية من اجمالي اليد العاملة في العراق في كل من القطاع العام والخاص والمختلط، فتلاحظ انها نسبة ضئيلة جداً لم تتجاوز (1.5%) (في احسن حالاتها) وكانت هذه النسبة عام 2001. اما قبل هذا العام فان نسبة اعداد العاملين في المنشآت الفندقية الى اجمالي اليد العاملة كانت تتراوح بين (0.8%-1.1%) بسبب الظروف التي مر بها العراق والتي ذكرناها سابقاً، باستثناء بعض السنوات التي سجلت ارتفاعاً بسيطاً في النسب.

4-اثر صناعة السياحة في ميزان المدفوعات العراقي

يتميز الاقتصاد العراقي بهيمنة الصادرات النفطية على بقية صادرات القطاعات الاقتصادية الاخرى، وان هذه الهيمنة تمنحه صفة احادي الجانب، مما يجعله عرضة لتأثير العوامل الخارجية على ايراداته وقدرته التمويلية.

ويمكن توضيح الاهمية النسبية للميزان السياحي في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (1990-2015) من خلال الجدول (4):

جدول (4)

الاهمية النسبية للميزان السياحي في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (1990-2015)/ مليون دينار

العام	ميزان المدفوعات			الميزان السياحي			النسب	
	الصادرات (1)	الاستيرادات (2)	الفائض او العجز	الصادرات السياحية (3)	الاستيرادات السياحية (4)	الفائض او العجز	نسبة 1/3	نسبة 2/4
1990	44104.0	38938	5166	53.9	76.6	22.8-	0.12	0.2
1991	5566.5	10747.9	5181.4-	8.1	38.8	30.7-	0.14	0.4
1992	6781.2	15650.9	8869.8-	11.8	121.3	109.7-	0.17	0.8
1993	5772.4	11772.2	5999.8-	8.4	55	46.6-	0.14	0.5
1994	5534.6	9299.1	3764.5-	7.8	377.7	369.9-	0.14	4.1
1995	6314.8	10018.4	3703.6-	5.5	36.4	30.6-	0.09	0.4
1996	8894.4	10235.5	1341.1-	4.9	12.7	16.8-	0.05	0.2
1997	20540.5	13463.4	7077.1	4.3	40.6	36.3-	0.02	0.3
1998	23894.5	18408.7	5484.8	4.8	4.3	0.5	0.02	0.02
1999	42035.2	34021.6	8013.6	0.4	4.2	3.8-	0.009	0.01
2000	60293.1	41418.6	18874.5	0.7	2.9	2.2-	0.001	0.007
2001	41408.3	42206.0	797.7-	-	-	-	-	-
2002	39307.3	31580.3	7727	-	-	-	-	-
2003	31239.3	31953.5	714.2-	-	-	-	-	-
2004	25877930	30951806	5073876-	-	-	-	-	-
2005	34881984	29442944	4539040	493120	297344	195776	1.4	0.8
2006	45030275	27529855	17437420	424806	520675	96875-	0.9	1.1
2007	50156729	21060074	2909655	1306277	1307544	1267-	2.6	2.6
2008	76025118	35994003	40031115	1005699	892364	113335	1.3	1.2
2009	44358750	36965652	4663089	1578375	1330875	247500	3.5	3.0
2010	61410690.7	32688802.5	52872188	144854	30172	114682	0.0002	0.0009
2011	97379080.8	58037545	39341535	176273	53471	122802	0.001	0.0009
2012	110437.9	285879974	284775595-	211492	64943	146549	1.9	0.002
2013	104645.5	39057185.3	3895239.8-	261392	69390	192002	2.4	0.001
2014	98539318.8	43261711.1	55277067.7	-	-	-	-	-
2015	57610951.2	48578232.7	9032718.5	417199	99975	3172324	0.007	0.002

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات.
وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية احصاء التجارة، تقارير احصاء الفنادق والايواء السياحي.

من خلال الجدول (4) يمكن توضيح ما يلي:

1-انخفضت نسبة مساهمة الصادرات السياحية في الصادرات الاجمالية العراقية خلال المدة (1990-2000)، بسبب ضعف النشاط السياحي في تلك المدة وخاصة بعد عام 1997 حيث ارتفعت كميات تصدير النفط العراقي بموجب اتفاقية مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) وقد تراوحت نسبة المساهمة هذه (0.12%-0.001%).

2-خلال المدة (2001-2004) لم تكن هناك ايرادات سياحية وفقاً للاحصائيات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

3-شهدت المدة (2005-2009) ارتفاعاً في نسبة مساهمة الصادرات السياحية في الصادرات الاجمالية حيث سجلت (1.4%) عام 2005، لتصل الى (3.5%) عام 2009. والسبب في ذلك يعود الى السماح للسياح العرب والاجانب بالدخول الى العراق بدون تعقيدات.

4-بلغت الاستيرادات السياحية* عام 1990 (76.6) مليون دينار عراقي وشكلت ما نسبته (0.2%) من اجمالي الاستيرادات.

5-شهدت المدة (1994-2000) تذبذباً في نسبة مساهمة الاستيرادات السياحية في الاستيرادات الاجمالية، حيث وصلت الى (4.1%) عام 1994، الا انها سجلت انخفاضاً (بسبب الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق كمنع المواطنين من السفر الى الخارج، وانخفاض متوسط دخل الفرد العراقي..الخ) وصل الى (0.007%) عام 2000.

* تمثل الاستيرادات السياحية كل ما ينفقه السائح العراقي في البلدان التي يزورها فضلاً عن المدفوعات لاغراض الحج وتحويلات العاملين في القطاع الحكومي لاغراض التدريب والايفاد.

6- في عام 2005 بلغت نسبة مساهمة الاستيرادات السياحية في الاستيرادات الاجمالية (0.8%)، وقد ارتفعت هذه النسبة الى (2.6%) في عام 2007، والى (3%) في عام 2009. هذا الارتفاع يعود الى تحسن الاوضاع الاقتصادية في البلاد ومنها ارتفاع متوسط دخل الفرد العراقي بحيث اصبح قادراً على السفر خارج العراق بالاضافة الى ارتفاع عدد الدورات لتدريب الموظفين في القطاع الحكومي خارج العراق..الخ.
7- تميز الميزان السياحي بالتذبذب ما بين العجز والفائض فقد سجل فائضاً مقداره (0.5) مليون دينار عراقي في عام 1998 على اثر اتفاقية العراق وايران، كذلك في عام 2005 سجل فائضاً مقداره (195776) مليون دينار عراقي بسبب زيادة الطلب السياحي على اثر انتهاء العمليات العسكرية في العراق.
اما في العامين 2006 و2007 فقد سجل الميزان السياحي عجزاً بلغ (-96875) و(-1267) مليون دينار عراقي بسبب سوء الاوضاع الامنية في العراق والتي ترتب عليها انخفاض الصادرات السياحية في حين سجل فائضاً بلغ (113335) و(247500) مليون دينار عراقي للعامين 2008 و2009 على التوالي. وقد استمر الميزان السياحي بتسجيل فائض في الاعوام 2010-2015 بسبب زيادة الطلب السياحي على السياحة الدينية في العراق.

- ❖ لم يتم التطرق الى تجربة دولة معينة بسبب محدودية الصفحات التي فرضت علينا .

المطلب الثالث:- رؤية مستقبلية لتطوير السياحة في العراق
من المتوقع ان يأخذ النشاط السياحي في العراق أهتماماً اكبر في المستقبل و ذلك لأهمية الدور الذي سيلعبه في الأقتصاد العراقي، خاصة في دعم ميزان المدفوعات و تقليص العجز فيه، و توفير فرص عمل و معالجة مشكلة البطالة ، بالأضافة الى تأثيراته على بقية الأنشطة الأقتصادية لأرتباطاته الأمامية و الخلفية معها، فضلا عن الدور المتوقع للأستثمارات الاجنبية في هذا النشاط و الذي سينعكس على تطوير أداءه و أداء الأنشطة المرتبطة به، و انعكاسات ذلك على مجمل اداء النشاط الأقتصادي. ولتحقيق هذا الدور لابد من اتباع مجموعة من الأجراءات العملية لأمكانية الأرتقاء بواقع السياحة في العراق ، ومنها ما يلي:-
1.التركيز على السياحة الدينية كمرحلة اولى من مراحل تطوير النشاط السياحي، لتوفر مقومات ذلك النوع من السياحة، و لوجود الطلب العالمي المتزايد للسياحة الدينية المتمثلة في زيارة العتبات المقدسة وهي كثيرة في العراق، فضلا عن قلة النفقات اللازمة لتشجيع السياحة الدينية لأن الطلب هو اصلاً موجود و متزايد ، ينبع من دوافع روحية تدفع السائح الى زيارة هذه العتبات ، وهذا يتطلب الأتي:-
أ- تسهيل اجراءات الدخول الى البلد بما فيها الحصول على سمات الدخول، و ذلك بأتباع أساليب حديثة و مريحة للسياح خاصة في مكاتب السفر الحدودية.
ب- تشجيع دخول السياح من خلال توفير كافة الخدمات المطلوبة داخل العراق من وسائل الضيافة كالفنادق الجيدة و سيارات الخدمة و مكاتب الصيرفة و غيرها.
ت- تطوير العتبات المقدسة بما يتلائم و استيعاب العدد الكبير من السياح ، و محاولة الأستفادة من تجارب بعض الدول في هذا المجال.
ث- الأستفادة من الخبرات و التجارب التي مرت بها البلدان خاصة الأسلامية منها في مجال السياحة الدينية بهدف تطبيق ما يتلائم مع هذه السياحة بشكل عام و خصوصية كل محافظة بشكل خاص.
2.زيادة الأهتمام بالنشاط السياحي في العراق و ذلك من خلال ما يأتي:-
أ- زيادة الأستثمارات الحكومية في هذا النشاط.
ب- تشجيع القطاع الخاص على الأستثمار في هذا النشاط من خلال التسهيلات و الدعم الذي يقدم من قبل الحكومة.
ت- الأهتمام بالأماكن السياحية الحالية و أعادة تأهيلها.
ث- تطوير البنى التحتية و توفير التسهيلات الترفيهية للسياح في مناطق الجذب السياحي.
ج- أستكمال البنية المؤسسية- التشريعية و أنفاذ القوانين الناظمة للسياحة في العراق.
ح- رفع كفاءة العاملين في المجال السياحي من خلال فتح معاهد للخدمة السياحية، و أرسال بعثات للخارج للمشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بالنشاط السياحي و الفندقي.

3.الأستفادة من الثورة المعلوماتية من خلال أنشاء مراكز للمعلومات السياحية ترتبط بقاعدة بيانات مركزية ، مع التأكيد على دور الأحصاء بالنسبة للنشاط السياحي بأعتباره مرتكزآ أساسيآ لكل من عملية التخطيط و التنمية السياحية.
4.العمل على بناء صناعات ساندة للنشاط السياحي توفر كل متطلبات هذا النشاط بأعلى مستوى من الجودة و النوعية، ومنها الصناعات الصغيرة و الحرفية ذات الطابع التراثي و التي ترتبط بشكل مباشر بدعم هذا النشاط.
5.أنعاش الترويج السياحي و تنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية و الشعبية و ذلك من خلال خلق وعي و أدراك لدى أفراد المجتمع بأهمية السياحة كقطاع مولد للدخل، و أصدار النشرات السياحية و المجلات كالأفلام و الأدلة و الخرائط وغيرها ، بالأضافة الى تطوير أستخدام الوسائل المرئية في الترويج عن الأنشطة السياحية.
6.أقامة معارض و مهرجانات سياحية-ثقافية دورية في مناطق الجذب السياحي، و بالتنسيق مع الجهات و الدوائر ذات العلاقة على المستوى المحلي أو الدولي لأبراز الأمكانات السياحية في العراق.
7.تشجيع الأستثمار العربي و الأجنبي في النشاط السياحي من خلال أصدار قوانين و أنظمة تدعم عملية الأستثمار، وتعمل على استقطاب رؤوس الأموال العربية و الأجنبية، وهذا يتطلب تطوير التسهيلات الادارية و أختصار الوقت الأجراءات اللازمة في أطار من الشفافية لأجازة المشاريع السياحية.
8.تشجيع خصخصة المنشآت السياحية و الأستثمار المباشر في مشاريع السياحة العراقية بأعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التطور و رفع كفاءة الاداء. وهناك فرصة واسعة لرأس المال الأجنبي للدخول في هذا المجال ضمن شروط معينة تتمثل في تحديد حجم الأرباح المحولة الى الخارج ، ونسب المساهمة في رأس المال، مراعاة القوانين الخاصة بأقامة المشاريع.
و عند تحقيق جميع ما سبق يمكن ان يصبح قطاع السياحة ميدانآ واعدآ لأستثمارات كبيرة تسهم في دعم مسيرة التنمية في العراق.

الأستنتاجات و التوصيات

اولا:-الاستنتاجات

1-تعد صناعة السياحة عنصراً هاماً للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال زيادة وتنويع الدخل القومي عن طريق رفده بالعملات الاجنبية والمساهمة في تصحيح بعض اختلالات ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة وتحقيق النمو المتوازن، اذ ترتبط التنمية السياحية بالتنمية الشاملة ارتباطاً كبيراً وتعمل على حل العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان.
2-لم يصل القطاع السياحي في العراق الى مرحلة النضوج والتكامل بعد، فهو يعاني من العديد من الثغرات التي تجعله بحاجة الى اعادة هيكلية وتقويم.
3-بسبب اعتماد العراق على الواردات النفطية التي حققت فوائض نقدية خلال السنوات السابقة، فلم يلقَ القطاع السياحي اهتماماً من قبل الحكومات السابقة والحالية. حيث لم تستخدم العوائد النفطية في تطوير السياحة.
4-يتضح من خلال الدراسة ان تأثير القطاع السياحي في دعم الاقتصاد العراقي ضعيف ومتواضع ولاسيما في مجالات دعم ميزان المدفوعات او زيادة الدخل القومي او تكوين الناتج المحلي الاجمالي، الا انه من الممكن زيادة هذا التاثير اذا ما تحقق استثمار سياحي في المقومات السياحية المتاحة في العراق سواء كانت الطبيعية او الاثرية او الدينية.
5-بالرغم من معرفة الجهات الحكومية وهيئة السياحية باهمية السياحة الدينية كمورد للعملات الاجنبية الا انهم لم يتخذوا اي قرار لدعم هذا النشاط والعمل على الاستثمار فيه، فالسياحة الدينية تمتاز عن غيرها من انواع السياحة بانها مستمرة على مدار السنة، وتبلغ ذروتها في ايام المناسبات الدينية.

ثانيا:-التوصيات

1-التركيز على العامل الامني لما له من تأثير كبير على التنمية السياحية، وتوفير الامن والامان سواء كان للمستثمرين والعاملين ام للسياح المحليين والاجانب.
2-تخصيص جزء من ايرادات النفط لتمويل الاستثمارات السياحية.

3-ضرورة الاهتمام بالتخطيط للتنمية السياحية واعداد خطط سنوية وخمسية، ومن الممكن ان يعمل القطاع العام والخاص يداً بيد من اجل النهوض بمستوى التنمية السياحية على وفق اهداف مرسومة وواضحة ومحددة مسبقاً تعمل على تنمية القطاع السياحي في العراق والوصول به الى مصاف القطاعات السياحية في البلدان المتطورة سياحياً.

4-ضرورة التعرف والاطلاع على التطور الحاصل في العالم في مجال صناعة السياحة والاقتداء به ومواكبته بشكل عام والاطلاع على تجارب الدول السياحية بغية الاستفادة من النتائج التي تحققت على مدى الاعوام السابقة بما يخدم الاقتصاد السياحي في العراق.

5-ضرورة تفعيل الاستثمار السياحي بشتى السبل ودعم الاستثمار الخاص واستقطاب الاستثمار الاجنبي وتقديم كافة انواع الدعم والتسهيلات لتحقيق وثائر عالية في التنمية السياحية.

6-تفعيل دور الدوائر الثقافية في سفاراتنا في الخارج للتعريف بالأرث الحضاري في كل المجالات السياحية في العراق.

المصادر

اولا:- المصادر العربية

1)فؤاد رشيد سمارة، تسويق الخدمات السياحية، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001

2)الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الحساب الفرعي للسياحة، الإطار المنهجي الموصى به، 2008

3)الروبي، نبيل، نظرية السياحة، جامعة الإسكندرية، كلية السياحة والفنادق، 1986.

4)الراوي، عادل سعيد، والدباغ، إسماعيل، اقتصاديات السياحة، مكتبة ارواد للطباعة، بغداد مطبوع بالرونيو، 1985

5) العزاوي، مجيد حميد، مستقبل السياحة الوافدة إلى العراق وأثرها على الموارد الاقتصادية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية

6)المشاقبة، زياد محمد، الخصاونة، محمد شبيب، التنمية السياحية المستدامة، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط1، 2011

7)كافي، مصطفى يوسف، اقتصاديات السياحة، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق/ سوريا، 2008

8)شموعي، عامر عزو بحو، الأسس والمحددات التخطيطية والتصميمية للمجمعات السياحية في شمال العراق، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة بغداد، 1992

9)الأنصاري، رؤوف محمد علي، السياحة في العراق ودورها في التنمية والإعمار، ط2، بغداد عاصمة الثقافة، 2013

10) أبو قحف، عبد السلام، صناعة السياحة في مصر الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات والمعوقات والتخطيط الاستراتيجي، المكتب العربي الحديث، 1986

11) العبدلي، خالد عبد الحميد، دور السياحة في الاقتصاد العراقي للفترة 1960- 1982، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1985

12) الهاشم، نضال شاكر، تحليل مسببات التضخم في الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 39، 2002

13) الغراوي، رائد شهاب، دور الموارد المالية الحكومية في تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال الحصار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2004

14) جودة، لطفي حميد، صناعة السياحة ودورها في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة مع إمكانية الاستفادة منها في العراق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار، 2005

15) الصيرفي، محمد، التخطيط السياحي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص15.

16) حسن، زهير عبد الله، السياحة في المغرب (الواقع والآفاق)، ط1، شركة البيادر للنشر والتوزيع، الرباط، 1991

17) بظاظو، إبراهيم، السياحة والبيئة وأسس استدامتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص423.

18) النجيفي، سالم توفيق، والقريشي، محمد صالح، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب لطباعة والنشر، الموصل، العراق
19) الفوال، صلاح مصطفى، البداوة العربية والتنمية، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1967
20) حمدي باشا، رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007
21) أحمد علي عبد الله، التخطيط والتنمية السياحية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص90.
22) غنيم، عثمان محمد، نبيل، سعد بيتا، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 1999
23) د. نبيل الروبي، نظرية السياحة، الجزء الاول، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1986
24) بن صالح، محمد حزام، الترفيه والسياحة في مدينة صنعاء، رسالة ماجستير، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1999
25) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

ثانيا:-المصادر الاجنبية

1) McIntosh, R., C. Goeldner, and B. Ritchie, 1994., Tourism: Principles, Practice and Philosophies, 7thed, New York: John Wiley and Sons, Inc.
2) Jafari, J., (1988), Retrodpective and perspective views of Tourism as field of study, paper presented at the 1988 Meeting in the A cademy of Leisure sciences, Indian a police, Indian
3) John Trbe: The economics of recreation, Liesure and Tourism, op. cit,
4) United Nations, world Tourism re commended my thological frame work, 2008, Paris(Garbaugh, Robery, International Economics, 7th Ed. International Tomson publishing, U.S.A., 2000
5) Mc. Connell, Campbell & Brne, Microe conimics-principles, problems & policies, 17th Ed. Mcgrow-hill, New York, 2008
6) Al- Rawi, A.S., The tourish Industry in Iraq. A coeographical case study and its character, problems and potential, ph. D. thesis glas gow, 1982
7) Miecz kowski, Z, world trends in Tourism and Recreation, 1990, volum 3, New York, peter lang publishing.
8) United Nations, world tourism organization, Economic Review world tourism, 1978, Avdeidel Generalism 95, Madrid, 16-Spain. David son, Rob, Tourism, pitman publishing, 2ed, coreat Britain, 1993.
9) United Nations, world tourism organization, Re commendation son tourism statistics, St/ESA/STAT/SER, Mew York, 1994.

The Role Tourism in achieving Economic Development in Iraq (1990 – 2015)

Abstract

Tourism is one of the essential economic fields of many countries, both developed and developing. The social plays a greater role in the continuous awareness of a tourist culture based on the need to attract tourists continuously. the tourism heritage and state-owned tourism are the main factors in attracting more tourists. The interest in this strategic sector makes the country the first and most active framework in the development of appropriate mechanisms for investment in this sector, all within the framework of sustainable development of society through the rational use of resources obtained by various bodies in the implementation of several development projects whose capital is the return on the funds obtained is the effect of efficiency in the tourism sector .Tourism has become one of the leading industries that generate a large income and has been relied on in many countries such as Egypt, Tunisia, Morocco ,Italy ,Malaysia…ext. and which have succeeded in increasing its resources and described tourism as the new economic giant and the most developed industry because the industry plays an important role in the economic development of the country. a source of income in foreign currency and the creation of employment opportunities in addition to its role in the promotion of investment and the development and development of tourist areas.

Key words/ Tourism industry – Economic Development – Tourism development